وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشـــرة اليوميـة

Sunday, 01 December, 2024

مركز الرصد والتحليل

أخبار الطاقة

تباين اتجاهات أسعار النفط الفورية مع قوة الطلب وانخفاض توافر الشحنات

الرياض

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

تظل أسواق النفط على المدى القريب محاطة بحالة من عدم اليقين، يصعب معها تحديد مستوى معين قد تصله أسعار الخام، فيما ألقت التطورات في سوق النفط بظلالها على مستويات الأداء الاقتصادي في دول منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، أوابك، إذ كان لانخفاض العائدات النفطية تأثير سلبي في أرصدة المالية العامة والحساب الخارجي، بحسب أمينها العام م. جمال عيسى اللوغاني.

وقال اللوغاني، بمناسبة إصدار تقرير المنظمة عن الربع الثالث لعام 2024 حول الأوضاع النفطية العالمية، على الرغم من التحديات المستمرة نتيجة التشتت الجغرافي والاقتصادي، فقد ظلت اقتصادات الدول الأعضاء ملتزمة بالإصلاحات الاقتصادية، مما أسهم في تباطؤ التضخم وتعزيز الاستثمار وسوق العمل.

وأكد بأن استمرار نمو النشاط الاقتصادي في القطاع غير النفطي في دول أوابك ساعد على تحقيق توازن مقابل تراجع القطاع النفطي، متوقعاً استمرار تباطؤ نمو القطاع النفطي على المدى القريب، تزامنًا مع قرار دول أوبك+ تمديد التخفيضات الطوعية البالغة 2.2 مليون برميل يوميًا حتى نهاية شهر ديسمبر 2024.

وظل أداء الاقتصاد العالمي مستقرًا خلال الربع الثالث، مع تحسُّن نسق النشاط الاقتصادي والناتج المحتمل في الاقتصادات المتقدمة. واسهم ذلك في استمرار التراجع بمعدلات التضخم، حتى مع استمرار الضغوط السعرية في بعض الاقتصادات وارتفاع أسعار الخدمات. وقال، إنه رغم استقرار نمو أداء الاقتصاد العالمي، فإنه حمل في طيّاته بعض التباين في التطورات على مستوى الاقتصادات العالمية منفردة، متوقعًا أن يشهد الاقتصاد العالمي نموًا بمعدل 3.2% خلال عام 2025، وهو المعدل السائد خلال العام الحالي. وأشار أمين عام أوابك إلى تباين اتجاهات أسعار النفط الخام الفورية خلال الربع الثالث، اذ ارتفعت في يوليو الماضي بدعم من الطلب الموسمي القوي على النفط، وانخفاض توافر شحنات التحميل الفوري من الخامات الخفيفة منخفضة الكبريت في الأسواق الفورية. كما تلقّت أسعار النفط خلال يوليو دعمًا من تزايد عمليات الشراء من قبل المصافي الأوروبية، والانخفاض الكبير في مخزونات النفط الخام ومخزونات البنزين الأميركية، مع ارتفاع هوامش التكرير في آسيا وساحل الخليج الأميركي، لا سيما منتجات التقطير الخفيفة والمتوسطة.

وأوضح اللوغاني أن الأسعار الفورية للنفط الخام تراجعت خلال شهرَي أغسطس وسبتمبر الماضيين، متأثرة بتزايد عمليات بيع العقود في الأسواق الآجلة للنفط الخام، والتوقعات السلبية بشأن سوق النفط الخام في الأمد القريب.

كما ساعد ضعف هوامش التكرير في جميع المراكز الرئيسة، بالاتجاه النزولي لأسعار النفط، فضلًا عن تباطؤ الطلب خلال موسم صيانة المصافي وزيادة توافر النفط الخام الخفيف منخفض الكبريت في حوض الأطلسي.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وفي أسعار خامات أوبك، انخفض متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك على أساس فصلي بنسبة 7.6% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 78.8 دولارًا للبرميل، في الربع الثالث من العام. وسجلت عقود خام برنت خسائر فصلية هي الأكبر لها في عام بلغت نسبتها نحو 17%، كما سجلت عقود خام غرب تكساس الأميركي أكبر خسائر فصلية لها منذ الربع الثالث لعام 2023، إذ بلغت نسبتها نحو 16% خلال المدة نفسها. وأرجعت أوابك ذلك إلى تنامي التوقعات بشأن إمكان تباطؤ نمو الطلب على النفط خلال عامي 2024 و2025، مما يعكس ضعف النمو الاقتصادي مع تباطؤ نمو الوظائف وارتفاع معدل البطالة وضعف نشاط التصنيع في الولايات المتحدة، أكبر مستهلك للنفط عالميًا. وانكمش نشاط التصنيع في الصين -أكبر مستورد للنفط عالميًا-، مع انخفاض نمو الصادرات والاستثمار مع استمرار ضعف الطلب المحلي على الوقود وضعف هوامش التكرير.

وانخفضت إمدادات النفط العالمية (نفط خام وسوائل الغاز الطبيعي) بنسبة 0.4% بالربع الثالث من 2024، مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى 102 مليون برميل يوميًا. وارتفع الطلب العالمي على النفط بنسبة 1.3% على أساس فصلي، ليصل إلى 104.7 مليون برميل يوميًا بدعم رئيس من ارتفاع الطلب في دول الأميركيتين ودول منطقة الشرق الأوسط والصين وروسيا وأفريقيا.

وكان لانخفاض الطلب على النفط في كل من الهند وباقي الدول الأسيوية النامية وباقي دول أوراسيا دور في الحدّ من ارتفاع الطلب العالمي على النفط خلال الربع الثالث من العام الحالي. وانخفض إجمالي المخزونات النفطية العالمية التجارية والإستراتيجية بنسبة 0.2% على أساس فصلي، ليصل إلى نحو 9.2 مليار برميل في نهاية الربع الثالث 2024.

فيما يخص التطورات المتعلقة بتغير المناخ، يرى أمين عام أوابك أن الانبعاثات العالمية من مكافئ ثاني أكسيد الكربون سجلت رقمًا قياسيًا جديدا بلغ 57.1 مليون طن في عام 2023، وأن موسم الأعاصير الأطلسية لعام 2024 تطوَّر بسرعة، ليصبح أحد أكثر المواسم نشاطا وكثافة في التاريخ الحديث. وقال: "دون تخفيضات جذرية في انبعاثات الغازات المسببة للانحباس الحراري العالمي، قد يواجه العالم ارتفاعًا

في درجات حرارة الأرض بمقدار 3.1 درجة مئوية".

وأشار إلى وصول الطلب العالمي على الهيدروجين إلى مستوى قياسي جديد يتجاوز 97 مليون طن في عام 2023، مؤكدًا أن منطقة الشرق الأوسط شهدت نموًا ملحوظا في الطلب بأكثر من 6% على أساس سنوي بدعم من ارتفاع الطلب عليه في صناعة التكرير وصناعة الميثانول. في وقت، تستعد المملكة العربية السعودية لأن تصبح لاعبًا مهمًا في سوق الهيدروجين عالميًا، مع خطط لتصدير الأمونيا الخضراء من مشروع نيوم العملاق بحلول عام 2025. وتتمتع البلاد بإمكانات هائلة لإنتاج الهيدروجين الأخضر منخفض التكلفة، كما تمتلكه موقعًا إستراتيجيًا لتصديره إلى أوروبا.

وبينما ما يزال إنتاج الهيدروجين الأزرق محتملًا على المدى القصير، فإن تركيز المملكة يتحول نحو حلول الهيدروجين الأخضر على المدى الطويل، مع استهداف تصدير 2.9 مليون طن سنويًا بحلول 2030. وفي سبتمبر 2023، أعلنت السعودية توقيع اتفاقية بشأن مشروع أول ممرات خضراء عابرة للقارات مع الولايات المتحدة، لتسهيل عملية نقل الكهرباء المتجددة والهيدروجين النظيف، من خلال خطوط وأنابيب، بالإضافة إلى إنشاء خطوط للسكك الحديدية، اعتمادًا على موقع المملكة الرابط بين قارتي آسيا وأوروبا.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

قبل أن تُعلن السعودية انضمام كل من الهند، والإمارات، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، والاتحاد الأوروبي، لهذا المشروع العملاق. وشهد عام 2020 أولى خطوات المملكة التحول إلى لاعب رئيس في سوق الهيدروجين عالميًا عبر مدينة نيوم، من خلال توقيع اتفاقية شراكة بين شركة نيوم وشركتي أكوا باور السعودية وإير برودكتس الأميركية، ما أسفر عن تأسيس شركة "نيوم للهيدروجين الأخضر".

ومثّلت تلك الشراكة أول استثمار لمدينة نيوم في مجال الطاقة المتجددة، من خلال بدء خطوات فعلية لتنفيذ أكبر مصنع لإنتاج الهيدروجين الأخضر في العالم. وفي عام 2023، نجحت شركة نيوم للهيدروجين الأخضر في إتمام مرحلة الإغلاق المالي لتنفيذ أكبر مصنع لإنتاج الهيدروجين الأخضر عالميًا، الواقع في منطقة نيوم السعودية، باستثمارات تصل إلى 8.4 مليار دولار.

ومن المتوقع بدء إنتاج الهيدروجين الأخضر تجاريًا من المصنع بحلول عام 2026، عبر توليد 4 غيغاواط من الطاقة الشمسية والرياح لتشغيل التحليل الكهربائي لإنتاج 1.2 مليون طن متري سنويًا من الأمونيا الخضراء؛ أي ما يعادل إنتاج 600 طن متري من الهيدروجين الأخضر يوميًا.

كما وقّعت شركة أكوا باور السعودية في عام 2023 مذكرة تفاهم مع "زينيث إنرجي"، و"جازلوغ"، وميناء أمستردام، تشمل دراسة جدوى إنشاء ممر لتصدير الهيدروجين بين مواقع إنتاج الشركة وميناء أمستردام. وفي مارس 2023، وقّع صندوق الاستثمارات العامة السعودي اتفاقًا مع شركة ماروبيني اليابانية، يهدف إلى دراسة جدوى إنتاج الهيدروجين النظيف في السعودية، لتوفيره محليًا وتصديره للخارج.

وتماشيًا مع الجهود التي تبذلها أرامكو السعودية لتطوير قطاع إنتاج الهيدروجين منخفض الانبعاثات الكربونية وتوسيع مجموعة أعمالها في مجال مصادر الطاقة الجديدة، وقعت الشركة في يوليو اتفاقيات نهائية للاستحواذ على حصة ملكية نسبتها 50% في شركة الهيدروجين الأزرق للغازات الصناعية، وهي شركة تابعة مملوكة بالكامل لشركة "إير برودكتس قدرة"، والتي من خلالها تعتزم أرامكو السعودية وشركة "إير برودكتس قدرة" إلى تطوير شبكة لإنتاج الهيدروجين منخفض الانبعاثات الكربونية في المنطقة الشرقية من المملكة تخدم العملاء المحليين والإقليميين على حد سواء.

في وقت، نجحت شركة نيوم للهيدروجين الأخضر في انجاز أعمال متقدمة جداً في إنشاء أكبر مصنع لإنتاج الهيدروجين الأخضر في العالم في منطقة نيوم، والذي سيمدّ دول العالم بطاقة نظيفة على نطاق واسع، وسينتج ما يصل إلى 4 جيجا واط من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح التي ستُستخدم بدورها لإنتاج ما يصل إلى 600 طنٍ متري يومياً من الهيدروجين الخالي من الكربون مع نهاية عام 2026، وستصدر الشركة 100% من اجمالي الهيدروجين الأخضر الذي يجري إنتاجه إلى مختلف أنحاء العالم، وذلك على شكل أمونيا خضراء كحلّ فعّال من حيث التكلفة لقطاعي النقل والصناعة على المستوى العالمي.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

٤٢ ٪ من الأسر ترغب باستخدام الطاقة الشمسية في مساكنها

الرياض

كشفت الهيئة العامة للإحصاء عن رغبة 42.3 % من الأسر في استخدام الطاقة الشمسية في المساكن على مستوى المملكة، ويأتي ذلك نتيجة للوعي المجتمعي بأهمية استخدام الطاقة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية والتخفيف من الأعباء المعيشية.

وفي وقت سابق، أصدرت هيئة تنظيم الكهرباء والإنتاج المزدوج وثيقة "تنظيمات أنظمة الطاقة الشمسية الصغيرة"، التي تؤكد فيها إمكانية المواطنين تقديم طلبات لشركة الكهرباء السعودية للحصول على خدمات أنظمة الطاقة الشمسية الكهربائية الصغيرة بدلاً من الكهرباء الاعتيادية، من خلال إجراءات مبسطة وتعبئة نماذج خاصة للحصول على الخدمة باعتماد المقاولين المعتمدين للطاقة الشمسية.

ويحث هذا المشروع سكان المملكة على استخدام أنظمة الطاقة الشمسية الصغيرة بمزيد من الحوافز، أهمها إمكانية توفير فاتورة استهلاك الكهرباء، إضافة إلى بيع الفائض في الطاقة الكهربائية لمزود الخدمة. وقد سجلت الشركة السعودية للكهرباء في عام 2018 استهلاكاً بحجم 282.6 مليون ميجاواط/ساعة، استحوذ القطاع السكني على النصيب الأوفر من هذا الاستهلاك بنسبة 50 % من إجمالي استهلاك الكهرباء في المملكة، بينما يشكل الاستهلاك التجاري ما نسبته 17 % والصناعي 16 % من مجمل الاستهلاك الكهربائي.

ويؤكد خبراء أن "الطاقة الشمسية" في المنازل أصبحت ضرورة للتخفيف من استهلاك الطاقة الأحفورية، ومواكبة للرؤية العالمية بتخفيف الانبعاثات الكربونية باستخدام الطاقة المتجددة.

ويواجه قطاع الكهرباء في المملكة تحديات كبيرة تتمثل في زيادة الطلب على الكهرباء بسبب النمو السكاني والتنمية الصناعية والتوسع العمراني، إضافة لاستضافة العديد من الفعاليات العالمية. وتبذل المملكة جهوداً كبيرة لمعالجة هذه التحديات من خلال تحسين الكفاءة وزيادة القدرة الإنتاجية، وتحقيق توازن بين تلبية احتياجاتها المتزايدة من الطاقة والحفاظ على الاستدامة البيئية والاقتصادية من خلال الاستثمار في مشروعات الطاقة المتجددة والتقنيات المتقدمة.

وتعتمد المملكة بشكل رئيس على الغاز الطبيعي والنفط كمصادر رئيسة لتوليد الكهرباء لمحطات التوليد التقليدية الكبيرة المنتشرة في أرجائها، كما تعمل باستمرار على تعزيز واستخدام مصادر الطاقة المتجددة كجزء من خطتها لتنويع مصادر الطاقة وتقليل الاعتماد على النفط، وتشمل الخطط تطوير مشاريع للطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

وأظهرت نشرة الهيئة العامة للإحصاء أن نسبة المساكن التي تستخدم أشكال الطاقة المختلفة للطبخ في القطاع السكني بلغت 98.4 % خلال عام 2023، كما أوضحت النتائج أن نسبة المساكن التي تستخدم مادة الغاز "غاز الطبخ" بلغت 89 % من نسبة أشكال الطاقة المستخدمة للطبخ، بينما بلغت نسبة المساكن التي تستخدم الكهرباء للطبخ 9.3 %.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الوعي الشعبي

وأكدت بيانات الإحصاء عدداً من الحقائق المهمة، في مقدمتها زيادة نسبة الوعي لدى الأسر السعودية واهتمامهم بتوفير الطاقة، حيث بلغت نسبة الأسر المهتمة بترشيد استهلاك الطاقة 92.1 % خلال عام 2023، ونسبة الأسر التي تطبق تعليمات ترشيد الطاقة في استخدام الأجهزة الكهربائية في المسكن 83.6 %. كما لجأت 55.2 % من الأسر إلى طريقة أخرى لتوفير الطاقة باستبدال الأجهزة القديمة بأخرى حديثة موفرة للطاقة.

في الوقت نفسه، ارتفعت نسبة المساكن التي يوجد بها عازل حراري بنسبة 2.9 % عما كانت عليه في عام 2022، حيث بلغت 38.9 % في عام 2023، فيما انخفضت نسبة المساكن التي لا يوجد بها عازل حراري بنسبة 4.5 % مقارنة بعام 2022.

يُعد العزل الحراري من العناصر المهمة في عالم البناء لدوره المحوري في تخفيف درجات الحرارة داخل المنازل والمباني، مما يحافظ على جو معتدل ويقلل من استخدام الطاقة. كما يعمل العزل الحراري على حماية المباني من شروخ الحرارة التي تلحق بالعناصر الإنشائية، حيث يتم استخدام مواد ذات خواص عازلة للحرارة تحد من تسربها وانتقالها من خارج المباني إلى داخلها.

وقد تم فرض وتطبيق المواصفات الخاصة بالعزل الحراري في عام 2014 في المباني بمختلف أنواعها في مناطق المملكة. وتؤكد وزارة البلديات والإسكان أن العزل الحراري له أهمية كبيرة للوطن والمواطن، وأن مشاريع الوزارة في جميع مناطق المملكة تطبق فيها أفضل المواصفات القياسية للعزل الحراري.

الرياض في القمة

أصبحت المملكة واحدة من أهم الدول في منطقة الشرق الأوسط في مجال إنتاج واستهلاك الطاقة الكهربائية، حيث تولي الحكومة أهمية كبيرة لقطاع الطاقة نظرًا لكونه ركيزة أساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية. وتظهر نتائج نشرة إحصاءات الطاقة المنزلية بيانات عن استخدامات الطاقة بأشكالها المختلفة في المسكن حسب أنواع المساكن وحيازتها.

واحتلت العاصمة الرياض قائمة استهلاك الطاقة الكهربائية للقطاع السكني بنسبة 28.1 %، نتيجة للتوسع في المشاريع الكبرى والطفرة الصناعية والتنموية، إضافة لكونها منطقة جذب للسكان المحليين والعالميين في الوقت الراهن، نظراً لسياسة الانفتاح التي انتهجتها المملكة، مما أسهم في زيادة الحركة التجارية والسكنية في السنوات الأخيرة بوتيرة متسارعة.

وتلتها منطقة مكة المكرمة بنسبة 25.5 %، وجاءت تلك الزيادة بعد فتح العمرة والإشغال الكامل للمرافق السكنية والضيافة الفندقية، وحركة الزائرين المتنامية.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

مسارات للحلول الدولية لمواجهة تدهور الأراضي في «كوب ١٦ الرياض»

الرياض

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

تم الكشف عن برنامج مؤتمر الأطراف السادس عشر لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر "كوب 16" الرياض، والذي يتميز بنهج مزدوج غير مسبوق لمسار التفاوض وأجندة العمل، عبر التركيز على تعزيز الحلول الدولية للأزمات العالمية العاجلة الناجمة عن تدهور الأراضي والتصحر والجفاف، للوصول بمسار التفاوض الدولي إلى قرارات حاسمة وعملية من الأطراف في الاتفاقية، بحيث تكون قابلة للتنفيذ في وقت قياسي.

وأوضحت رئاسة المؤتمر أن أجندة العمل المتزامنة مع المسار التفاوضي ستدعم وتشجع عرض المبادرات التطوعية والابتكار والحلول العملية عبر مجموعة من أيام المحاور الخاصة المهمة لاستعادة الأراضي ومعالجة الجفاف، أثناء انعقاد المؤتمر الذي تستضيفه الرياض من 2 – 13 ديسمبر، انطلاقاً من الجلسات الوزارية رفيعة المستوى التي ستناقش تعزيز القدرات لمواجهة الجفاف، والتمويل وتأثير تدهور الأراضي والجفاف على الهجرة القسرية والأمن والازدهار، وغيرها من القضايا ذات العلاقة مثل الابتكار والذكاء الاصطناعي والإدارة المستدامة للأراضي.

وفي هذا السياق قال د. أسامة فقيها، وكيل وزارة البيئة والمياه والزراعة لشؤون البيئة ومستشار رئاسة "كوب 16" الرياض: "يعد هذا المؤتمر لحظة محورية للمجتمع الدولي للتصدي لتحديات تدهور الأراضي والجفاف والتصحر. ومما لا شك فيه أن الطريقة التي نتعامل بها مع أرضنا تترك تأثيراً عميقاً على حياة وسبل عيش الناس في جميع أنحاء العالم، وتسهم في انعدام الأمن الغذائي والمائي والتغير المناخي، فضلاً عن نشوب الصراعات وتفشّي ظروف عدم الاستقرار والهجرة القسرية". وأضاف د. فقيها: "بصفتنا الدولة المضيفة التي تترأس هذا الحدث، فقد استحدثنا أول منطقة خضراء منذ انطلاق مؤتمرات الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، وذلك بهدف حشد المجتمع العلمي والشركات والمؤسسات المالية والمنظمات غير الحكومية والجمهور ليسهم الجميع في تحقيق تغيير دائم. وفي الوقت نفسه، نعمل على إشراك صُنّاع السياسات من مختلف أنحاء العالم في مجموعة من المناقشات الرفيعة لتقديم إجراءات مهمة يشارك في صياغتها واعتمادها أطراف متعددة. ومن شأن هذا النهج المزدوج أن يلعب دوراً ضرورياً لتسريع مبادرات استعادة الأراضي وتعزيز القدرات لمواجهة الجفاف، وهي الإجراءات التي تحتاج إليها الأرض والشعوب في كافة أنحاء العالم". وإلى جانب مسار المفاوضات، ستقام أجندة عمل طوال مدة انعقاد المؤتمر، والتي تتضمن أياماً للمحاور الخاصة لصقل المناقشات وتسريع الوصول إلى النتائج المنشودة، حيث سيتناول كل يوم من الأيام السبعة موضوعاً مختلفاً، كما يتم تنظيمها بصفة مشتركة في المنطقتين الخضراء والزرقاء، بما في ذلك يوم الأرض (4 ديسمبر)، ويوم نظم الأغذية الزراعية (5 ديسمبر)، ويوم الحوكمة (6 ديسمبر)، ويوم الشعوب (7 ديسمبر)، ويوم العلوم والتكنولوجيا والابتكار (9 ديسمبر)، ويوم تعزيز القدرات (10 ديسمبر) ويوم التمويل (11 ديسمبر).

أنقر هنا للرجوع للأعلى

يشار إلى أن تدهور الأراضي يؤثر على ما يقرب من 40 % من مساحة الأرض، وتطال تأثيراته حياة أكثر من 3.2 مليارات شخص، وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وتشير البيانات إلى أن هناك حاجة ملحة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة، خاصة في ظل تفاقم القضايا الناجمة عن تدهور الأراضي والتصحر والجفاف. ففي كل عام، تتدهور مساحات تصل 100 مليون هكتار من الأراضي استناداً إلى نتائج اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، كما زادت وتيرة الجفاف وشدته بنحو الثلث منذ العام 2000. ولا تزال مبادرات استعادة الأراضي والقدرة على مواجهة الجفاف تعاني من نقص كبير في التمويل، حيث من المقرر أن يعطي المؤتمر الأولوية لحشد التمويل من القطاعين العام والخاص لتسريع الإجراءات التصحيحية.

يذكر أن مؤتمر الأطراف "كوب 16" سيعقد الرياض في الفترة من 2 إلى 13 ديسمبر 2024 في منطقة تقع على مقربة من بوليفارد الرياض بالمملكة العربية السعودية. وسيحتفل هذا المؤتمر تحت شعار "أرضنا. مستقبلنا" بالذكرى الثلاثين للإعلان عن اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، ويهدف إلى تحفيز العمل متعدد الأطراف بشأن القضايا المهمة، مثل التصدي للجفاف وحقوق ملكية الأراضي والعواصف الرملية والترابية.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

أويـل برايـس: أسـعار النفـط مرشـحة لموجـة ارتفـاع الأسـبوع الجـاري

الاقتصادية

يتوقع أن تبدأ أسعار النفط في الارتفاع الأسبوع الجاري، بعد أسبوع هادئ نسبيا للأسعار، رغم كثير من التطورات على الصعيدين الجيوسياسي والأساسي، بحسب تقرير "أويل برايس" النفطي الدولي.

ذكر التقرير أنه مع اشتداد الحرب الروسية الأوكرانية ودخول إيران في طليعة التحركات السياسية للرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب، يمكن أن تعود العوامل الجيوسياسية بشكل مفاجئ في ديسمبر لتكمل قرارات أوبك+ وتدفع أسعار النفط إلى الارتفاع.

وحول تأجيل أوبك+ اجتماعها المقبل بشأن السياسة الإنتاجية إلى 5 ديسمبر، قال التقرير إنه تردد في السوق أن الأعضاء يناقشون تأجيل زيادة الإنتاج المتوقعة المقرر أن تبدأ في يناير 2025، مع تنسيق مستقبل تخفيضات التعويضات مع العراق وكازاخستان في الوقت نفسه.

من جانبه، ذكر تقرير "ريج زون" النفطي الدولي، أن النفط انخفض في تعاملات ضعيفة بعد العطلة بسبب عدم اليقين بشأن خطط إنتاج أوبك + ومدى استمرار الهدنة بين إسرائيل وحزب الله اللبناني.

أضاف، أن تراجع برنت 1.3% ليستقر عند 72 دولارا للبرميل، في ظل صمود اتفاق وقف إطلاق النار الذي استمر أكثر من عام من القتال بين إسرائيل وحزب الله، على الرغم من تبادل الجانبين الاتهامات بارتكاب انتهاكات.

أشار إلى أن الدولار قطع سلسلة مكاسب استمرت ثمانية أسابيع، ما جعل السلع المسعرة بالعملة أكثر جاذبية، وقد استقر خام غرب تكساس الوسيط عند 68 دولارًا للبرميل.

ونوه بأن تحالف أوبك + يواجه قرارا بشأن ما إذا كانوا سيستأنفون الإنتاج المنخفض وسط توقعات بتخمة في العام المقبل، ومن المقرر الآن عقد اجتماع المجموعة عبر الإنترنت في 5 ديسمبر، لكن مندوبي أوبك+ قالوا في وقت سابق من هذا الأسبوع أن المحادثات بدأت بشأن تأجيل استعادة الإنتاج مرة أخرى.

وتراجعت أسعار النفط، الجمعة، مسجلة خسارة أسبوعية بأكثر من 3%، مع انحسار المخاوف بشأن تضرر الإمدادات جراء الصراع بين إسرائيل وحزب الله اللبناني واحتمال زيادة الإمدادات خلال العام المقبل.

وتراجعت العقود الآجلة لخام برنت 0.46% ليبلغ عند التسوية 72.94 دولار للبرميل، فيما انخفضت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 1.05% لتبلغ عند التسوية 68 دولار.

وعلى أساس أسبوعي، هبطت العقود الآجلة لخام برنت 3%، في حين انخفض خام غرب تكساس الوسيط 4.55%.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الطاقة

إعادة تدوير شفرات توربينات الرياح تسجل إنجازًا جديدًا

حققت شركة أيرلندية إنجازًا مهمًا في مجال إعادة تدوير شفرات توربينات الرياح، عبر تحويل شفرة توربين إلى مادة يمكن استعمالها في مجالات متنوعة مثل البناء والتعبئة والأثاث، وفق تحديثات القطاع لدى منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن).

وبإعادة تدوير شفرة التوربين التالفة، التي كانت تُستعمَل في مزرعة رياح بالمملكة المتحدة، أسهمت شركة بلاسواير (Plas-wire) في خفض الانبعاثات الكربونية المقترنة بنقل تلك الشفرات إلى مكبات النفايات؛ تمهيدًا لمعالجتها.

وبينما تُعدّ 90% من توربينات الرياح قابلة لإعادة التدوير، فإن شفرات توربينات الرياح طالما شكلت صعوباتٍ تاريخيةً بسبب تركيبتها المعتمدة على مواد مركبة مثل الألياف الزجاجية أو ألياف الكربون؛ كي تكون خفيفة ومعمرة، وقادرة على التصدي لهبوب الرياح.

وتسعى فاتنفول إلى إعادة تدوير شفرات توربينات الرياح المتوقفة عن العمل جميعها بحلول عام 2030، في إطار أهدافها الموسّعة لتحقيق الاستدامة في عملياتها.

وعالميًا، استكشفت الشركة سُبل إعادة استعمال الشفرات القديمة في تصنيع إطارات الألواح الشمسية والبناء، بل حتى الجزر العائمة.

مزرعة رياح كينتيش فلاتس

نجحت شركة بلاسواير -مقرّها آيرلندا الشمالية- في إعادة تدوير توربين رياح تالف كان يعمل في مزرعة رياح كينتيش فلاتس (Kentish Flats) البحرية المملوكة لشركة فاتنفول (Vattenfall) السويدية، وفق بيان منشور بموقع شركة بلاسواير.

ومن شأن هذا الإنجاز أن يعيد الاستفادة من شفرات توربينات الرياح القديمة عبر تحويلها إلى مادة آر إكس بوليمر (RX Polymer)، وهي المادة المُستعمَلة في مجالات البناء والتعبئة والأثاث والخدمات اللوجستية، بحسب فاتنفول.

وأضافت الشركة أن إعادة تدوير شفرات توربينات الرياح القديمة داخل حدود المملكة المتحدة مسألة أكثر صداقة للبيئة مقارنةً بإلقائها في أماكن نائية؛ ما قد يَنتُج عنه المزيد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون نتيجة المسافات الطويلة التي يتعين على المكونات القديمة قطعها لوصولها إلى تلك الأماكن، تمهيدًا لمعالجتها هناك.

وعلى الرغم من أن 90% من مكونات توربينات الرياح قابلة لإعادة التدوير، فإن شفرات التوربينات مصنوعة من مواد مركبة معززة بألياف زجاجية، ومن ثم فإن معالجتها تنطوي على تحديات عديدة. وخلال العام الحالي (2024)، وسّعت فاتنفول نطاق أهدافها لإعادة تدوير شفرات توربينات الرياح المتوقفة عن العمل جميعها والمكونات الأخرى بحلول نهاية العقد الحالي (2030)، وفق ما طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

شفرات توربينات الرياح

خارج المملكة المتحدة تستكشف الشركة سُبل استعمال شفرات توربينات الرياح القديمة في مجالات البناء وتركيب الألواح الشمسية، إلى جانب استعمالها حواجز لمنع الضوضاء.

ومؤخرًا، اختُبِر مفهوم استعمال تلك المكونات لاستعمالها جزرًا عائمة تشتمل على مساحة للسكن ومناطق للّعب، وذلك خلال أسبوع التصميمات الهولندي (Dutch De-sign Week).

وقالت رئيسة شؤون البيئة والاستدامة في فاتنفول إيفا يوليوس-فيليب: "مع مواصلة صناعة الرياح النمو لإنتاج الكهرباء النظيفة حول العالم، تلتزم فاتنفول بتعزيز الاقتصاد الدائري الذي من شأنه أن يقلّص الآثار البيئية عبر دورة حياة المُنتَج بأكمله".

وأضافت: "إعادة تدوير شفرات توربينات الرياح المتوقفة عن العمل، عبر تحويلها إلى مادة مفيدة، خطوة حاسمة في ضمان نهاية مستدامة للحلول الحياتية لمكونات توربينات الرياح".

معلومات عن مزرعة رياح كينتيش فلاتس

تُعدّ مزرعة مزرعة الرياح كينتيش فلاتس واحدة من 5 مزارع رياح بحرية جرى بناؤها وتشغيلها بوساطة شركة فاتنفول في المملكة المتحدة.

تحوي المزرعة 30 توربينًا، تلامس سعتها مجتمعةً 90 ميغاواط، وكان بناؤها قد اكتمل في عام 2010، لتصبح آنذاك أكبر مزرعة رياح في المملكة المتحدة، وفق معلومات طالعتها منصة الطاقة المتخصصة.

وتقع 3 من مزارع الرياح البحرية تلك، بما في ذلك كينتيش فلاتس، قبالة سواحل مقاطعة كينت جنوب شرق إنجلترا، وتُنتِج كل المزارع الـ3 كميات من الكهرباء تكفي لتشغيل أكثر من 400 ألف منزل في المملكة المتحدة سنويًا.

ومنذ بدء بناء أول مزرعة رياح تابعة للشركة في كينت،وهي كينتيش فلاتس، في عام 2005، أصبحت طاقة الرياح البحرية جزءًا حيويًا موثوقًا به، وذات أسعار معقولة من نظام الطاقة في المملكة المتحدة.

10 مزارع رياح

تحظر فاتنفول -التي تدير 10 مزارع رياح برية وبحرية في المملكة المتحدة- إرسال الشفرات والمغناطيسات الدائمة وأغطية المحركات إلى مكبات النفايات؛ تجنبًا للانبعاثات الناجمة عن معالجة تلك المكوّنات الحيوية من توربينات الرياح.

كما حدّدت الشركة هدفًا لتحقيق تدفّق دائري بنسبة 100% للمغناطيسات الدائمة من مزارع الرياح التي سيتوقف تشغيلها بدءًا من عام 2030 فصاعدًا؛ ما يجعل فاتنفول أحد المطورين الأوائل الملتزمين بمستهدف تحقيق اقتصاد دائري لتلك المكونات الحاسمة.

يُشار إلى أن شركة بلاسواير تبتكر حلولًا تجارية للنفايات البوليمرية ضمن قطاع الاستدامة الصناعية، وبدعم من ابتكارها بإعادة تدوير شفرة توربين رياح في مزرعتها المذكورة، فإنها تلتزم بالسعي نحو مستقبلٍ خالٍ من الانبعاثات، عبر توجيه كل عمل وقرار وفقًا لمبادئ المسؤولية البيئية.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الطاقة

جزيرة طاقة متكاملة.. مشروع صيني ضخم يقهر التحديات الهندسية

تخطط الصين لإنشاء جزيرة طاقة متكاملة في أعماق البحر، في إطار جهود بكين للتوسع في استغلال المصادر النظيفة، لا سيما الرياح، لتوليد الكهرباء وإنتاج الهيدروجين.

ومع تزايد الاهتمام العالمي بالطاقة الخضراء، تعمل الصين على تعزيز جهودها في قطاع الطاقة المتجددة، من خلال هذا المشروع الطموح، المُقرر إنشاؤه في أعماق البحر قبالة سواحل مقاطعة قوانغدونغ.

ووفقًا لتقرير اطّلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن)، صُنّف المشروع الذي سيُنفذه اتحادًا تكنولوجيًا تقوده شركة سي جي إن نيو إنرجي هولدينغز (CGN New Energy Holdings) لإنشاء جزيرة طاقة متكاملة في أعماق البحر واحدًا من أكثر 10 مشروعات هندسية تحديًا في البلاد لهذا العام.

ويستهدف مشروع إنشاء جزيرة طاقة متكاملة قبالة سواحل مقاطعة قوانغدونغ الصينية توليد الكهرباء من توربينات رياح بحرية عملاقة، واستعمالها لتحلية مياه البحر، وإنتاج الهيدروجين الأخضر ومشتقاته.

تطوير جزيرة طاقة متكاملة

يمثل تطوير جزيرة طاقة متكاملة علامة فارقة في جهود الصين لتحقيق التحول نحو الطاقة الخضراء، مع إمكانية أن يصبح نموذجًا عالميًا لحلول الطاقة المستدامة في المستقبل.

وفي هذا الإطار، أعلنت شركة سي جي إن (CGN)، في 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2024، خططها لبناء منشأة متكاملة تعمل على استغلال موارد الطاقة المتجددة في أعماق البحر

وتهدف هذه الجزيرة إلى توليد الكهرباء من توربينات الرياح البحرية العملاقة، واستعمالها لتحلية مياه البحر، وإنتاج الهيدروجين ومشتقاته مثل الأمونيا، وشحن هذه المنتجات النظيفة إلى البر الرئيس لتلبية الطلب على الوقود الأخضر.

وتأتي هذه الخطوة كجزء من إستراتيجية الصين للاستفادة من موارد طاقة الرياح البحرية وتقليل الاعتماد على الأراضي النادرة.

التحديات الهندسية

يفرض نجاح المشروع التغلب على العديد من التحديات الهندسية، إذ يُعد إنشاء جزيرة طاقة متكاملة في أعماق البحر مهمة معقدة تتطلب حلولًا مبتكرة.

وفي هذا السياق، صنفت جمعية العلوم والتكنولوجيا الصينية هذا المشروع ضمن أكبر عشرة تحديات هندسية لعام 2024، مشيرة إلى العقبات المرتبطة بإنتاج الهيدروجين من مياه البحر، تخزينه ونقله، بالإضافة إلى بناء هيكل ضخم يتحمل الظروف القاسية في أعماق البحر مثل التآكل والأعاصير، فضلًا عن موجات المد العارمة. ووفقًا لمسؤول محلي في مقاطعة قوانغدونغ، يجب أن يشمل المشروع بناء هيكل فولاذي كبير وعائم في البحر، إلى جانب وحدات لإنتاج وتخزين المواد الكيميائية، وفق ما أورد موقع "ساوث تشاينا مورنينغ بوست".

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وأشار المسؤول إلى ضرورة تطوير منشآت إنتاج مصغرة وفعالة للهيدروجين ومشتقاته لضمان ملاءمة المساحة المحدودة على الجزيرة، موضحًا أن المواد القابلة للاشتعال تحتاج إلى مرافق تخزين ونقل خاصة لضمان السلامة، وأن التحدي الأكبر يكمن في الجمع بين جميع هذه العناصر على منصة واحدة تكون آمنة وصديقة للبيئة.

جهود البحث والتطوير

تُبرز هذه التحديات أهمية مضاعفة جهود البحث والتطوير لتنفيذ هذا المشروع الضخم، إذ تتعاون شركة سي جي إن مع العديد من المؤسسات البحثية والهيئات الصناعية لتطوير حلول تكنولوجية متقدمة تشمل تقنيات طاقة الرياح البحرية، الشبكات الصغيرة، وإنتاج ونقل الأمونيا الهيدروجينية.

ويتطلب المشروع أيضًا تطوير برامج حاسوبية مخصصة لتصميم المشروع وفقًا للظروف الديناميكية للبحر، حسبما طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

وتواجه الصين تحديًا إضافيًا يتمثل في تجنب تأثير المرافق البحرية على ممرات الشحن والموانئ ومصائد الأسماك، ما يجعل التوجه نحو أعماق البحر ضرورة ملحة.

وبينما تسعى الصين إلى تحقيق تقدم في هذا المجال، تعمل الدول الأوروبية المطلة على بحر الشمال أيضًا على توسيع قدراتها في طاقة الرياح البحرية.

وتخطط كل من الدنمارك وبلجيكا لإنشاء وتشغيل "جزر طاقة" مشابهة بحلول عام 2030، في خطوة لتوسيع إنتاج الطاقة المتجددة، إذ تتجه شركة كوبنهاجن لجزر الطاقة، لاستثمار 150 مليار يورو (159 مليار دولار أميركي)، خلال العقود المقبلة، على سلسلة من جزر الطاقة الخضراء، التي ستستعمل توربينات رياح ضخمة لتوليد الكهرباء وتشغيل إنتاج الهيدروجين الأخضر في البحر.

ويُخطط الاتحاد الأوروبي لتوليد ما لا يقل عن 300 غيغاواط من جزر الطاقة الخضراء بحلول عام 2030، أي أكثر من 10 أضعاف المستوى الحالي الذي تنتجه مزارع الرياح البحرية.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

منتدى مبادرة السعودية الخضراء يناقش التحديات المناخية العالمية

الطاقة

تنعقد النسخة الرابعة من منتدى مبادرة السعودية الخضراء، الثلاثاء والأربعاء المقبلين (3 و4 ديسمبر/كانون الأول 2024)، تحت شعار "بطبيعتنا نبادر"، في المملكة.

ووفقًا لبيان اطّلعت عليه منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن)، يناقش المنتدى المحاور الرئيسة التي تربط بين التحديات المناخية والبيئية العالمية، من خلال مجموعة متنوعة من الجلسات والحوارات، يتحدث فيها نخبة من الشخصيات القيادية والمؤثرة، يتصدرها وزير الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز.

ويتزامن منتدى مبادرة السعودية الخضراء مع الدورة الـ16 لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر "كوب 16" (COP16)، التي تستضيفها الرياض.

ويهدف المنتدى إلى معالجة القضايا البيئية والمناخية الملحّة من خلال نقاشات وحوارات تجمع قادة وخبراء من مختلف القطاعات حول العالم، إلى جانب تبادل الأفكار والابتكارات في مجال العمل المناخي، بما في ذلك استصلاح الأراضي والطاقة المتجددة وتمويل المشروعات البيئية.

ويؤكد المنتدى التزام المملكة بتقديم حلول مبتكرة وشاملة للتحديات المناخية والبيئية، وبناء مستقبل مستدام للأجيال القادمة، من خلال جمع الخبراء وصناع القرار لبحث الآليات المناسبة لمواجهة القضايا الملحّة، وتعزيز التعاون الدولي في هذا المجال.

محاور المنتدى

تعكس محاور المنتدى الترابط الوثيق بين التحديات المناخية والبيئية العالمية، والتزام المملكة العربية السعودية بتطوير حلول شاملة.

ويسلط منتدى مبادرة السعودية الخضراء الضوء على 5 محاور رئيسة، تشمل هذه المحاور:

استصلاح الأراضي من أجل عالم أفضل.
الابتكار في مجال طاقة يسهم في خفض الانبعاثات.
تمويل رحلة الانتقال الأخضر لدعم سبل العيش المستدامة.
دور الحلول الطبيعية في تمكين المجتمعات من التكيف مع تغير المناخ.
حماية التنوع البيولوجي بصفته ركيزة أساسية للتكيف مع تغير المناخ.

ويُقدم المنتدى مجموعة متنوعة من الجلسات؛ منها جلسات وزارية، وكلمات رئيسة، وحوارات تشارك فيها مؤسسات عالمية مثل البنك الدولي واتفاقية الأراضي الرطبة.

قائمة المتحدثين

يتصدر قائمة المتحدثين نخبة من الشخصيات القيادية والمؤثرة، من بينهم وزير الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان بن عبدالعزيز، والرئيس السابق لجمهورية السنغال ماكي سال، ووزير الدولة للشؤون الخارجية ومبعوث شؤون المناخ عادل بن أحمد الجبير، ورئيس أرامكو السعودية وكبير إداريها التنفيذيين، المهندس أمين بن حسن الناصر.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

كما تتضمّن قائمة المتحدثين كلًا من الأمينة العامة والرئيسة التنفيذية لمجلس الطاقة العالمي الدكتورة أنجيلا ويلكنسون، ورئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة توتال إنرجي باتريك بويانيه، والرئيس التنفيذي لشركة إيرليكويد فرانسوا جاكو، والمديرة العامة للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة الدكتورة جريتيل أغيلار.

جناح مبادرة السعودية الخضراء

يُقام بالتزامن مع المنتدى جناح مبادرة السعودية الخضراء في المنطقة الخضراء لمؤتمر الرياض "كوب 16" (COP16)، والذي يوفر تجارب تفاعلية للزوار يوميًا من الساعة 9:00 صباحًا إلى 7:00 مساءً بتوقيت مكة المكرمة، باستثناء يومي المنتدى.

ويتضمن الجناح 5 مناطق رئيسة تستعرض جهود المملكة في مجال خفض الانبعاثات الضارة، وزراعة 10 مليارات شجرة، وحماية الطبيعة، وتعزيز الاستدامة، وبناء مستقبل مستدام، بحسب ما طالعته منصة الطاقة المتخصصة.

كما شهد هذا العام إضافة منطقة مخصصة للأطفال لتشجيعهم على المشاركة في حماية البيئة، بهدف ترسيخ ثقافة الاستدامة بين الأجيال الناشئة.

حوارات مبادرة السعودية الخضراء

تعود حوارات مبادرة السعودية الخضراء، التي أُطلقت لأول مرة خلال قمة المناخ "كوب 28" COP28، هذا العام بمشاركة خبراء المناخ من المملكة العربية السعودية والعالم.

وتمتد الحوارات خلال المدة من 5 إلى 13 ديسمبر/كانون الأول 2024، إذ تُعقد يوميًا في تمام الساعة 3:00 مساءً بتوقيت مكة المكرمة بجناح المبادرة.

وتركز الحوارات على موضوعات متنوعة في قضايا البيئة والمناخ، تشمل ابتكارات الطاقة المتجددة، والاستعمال المستدام للأراضي، وتمكين الشباب في العمل المناخي، بالإضافة إلى رؤية المملكة للاستدامة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

أمين عام «أوبك»: «اتفاقية فيينا» علامة فارقة في تاريخ صناعة النفط

الشرق الأوسط

قال أمين عام منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك) هيثم الغيص، إن اتفاقية فيينا لعام 2016، تشكِّل علامة فارقة في تاريخ صناعة النفط.

وأضاف الغيص، السبت، الذي يصادف الذكرى السنوية الثامنة لـ«اتفاقية فيينا» التاريخية التي تم التوصل إليها في الاجتماع 171 لمؤتمر «أوبك»، الذي عُقد في 30 نوفمبر (تشرين الثاني) 2016 في فيينا، أن «اتفاقية فيينا مهَّدت الطريق للتعاون والحوار متعدد الأطراف لدعم الاستقرار بسوق النفط العالمية عبر اتفاق (أوبك بلس)».

ووفق بيان صحافي على الموقع الإلكتروني لمنظمة «أوبك»: «تم بناء الاتفاقية التاريخية على (اتفاقية الجزائر) التاريخية، التي تم التصديق عليها في الاجتماع 170 (غير العادي) لمؤتمر أوبك في 28 سبتمبر (أيلول) 2016 في الجزائر، ومهَّدت الطريق لاعتماد (إعلان التعاون) التاريخي بين الدول الأعضاء في (أوبك) وعدد من الدول المنتجة للنفط من خارج (أوبك) في فيينا في 10 ديسمبر (كانون الأول) 2016 لدعم استقرار سوق النفط».

وأوضح الغيص أنه «بعد 8 سنوات، لا تزال هذه الجهود تثبت فاعليتها وقيمتها، حيث ساعدت على التغلب على كثير من حالات عدم الاستقرار في السوق، بما في ذلك التباطؤ الذي نتج عن تفشي فيروس (كورونا المستجد)».

وتسعى الدول الأعضاء في «أوبك» والدول المنتجة للنفط من خارج «أوبك» المشارِكة في إعلان التعاون، إلى دعم استقرار السوق لصالح جميع أصحاب المصلحة في الصناعة، بمَن في ذلك المنتجون والمستهلكون والمستثمرون، فضلاً عن الاقتصاد العالمي كله. كما تدعم هذه الجهود وجهات نظر المنظمة بشأن أهمية التعددية والتعاون الدولي والحوار.

ويخفِّض أعضاء «أوبك بلس» الإنتاج بنحو 5.86 مليون برميل يومياً، أو نحو 5.7 في المائة من الطلب العالمي. وأرجأ تحالف «أوبك بلس»، الذي يضم دول منظمة البلدان المصدرة للنفط وحلفاء من بينهم روسيا، اجتماعه المقبل بشأن سياسة الإنتاج إلى الخامس من ديسمبر بعدما كان من المقرر عقده في الأول من الشهر المقبل. ومن المتوقع أن يمدد الاجتماع تخفيضات إنتاج التحالف.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

مصر: التوقيع على اتفاقيتي السوق العربية المشتركة للكهرباء وربط كهربائي شامل

الشرق الأوسط

قالت وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة في مصر، إن اجتماع المجلس الوزاري العربي للكهرباء، والمتوقع أن تبدأ أعماله الأحد في القاهرة، سيشهد توقيع اتفاقيتي إقامة سوق مشتركة وربط كهربائي عربي شامل.

وأوضح بيان صحافي صادر عن وزارة الكهرباء المصرية، السبت، أن «اجتماع المجلس الوزاري العربي للكهرباء سيشهد في دورته الحالية، والتي تنعقد في العاصمة الإدارية الجديدة، التوقيع على اتفاقيتي السوق العربية المشتركة للكهرباء، والتي تشمل الاتفاقية العامة وتتضمن: أهداف السوق والمبادئ الاسترشادية لتطويرها وتشكيل مؤسساتها وتحديد أدوارها ومسؤولياتها؛ واتفاقية السوق العربية المشتركة وتشمل: آلية تنفيذ الالتزامات المحددة في الاتفاقية العامة والجوانب التجارية والوضع القانوني ودور مؤسسات ولجان السوق المشتركة للكهرباء، والتي تقوم على إيجاد إطار مؤسسي وبنية تحتية مكتملة ومطورة وإطار تشريعي لحوكمة سوق الكهرباء في الدول العربية».

وشهدت نحو 7 دول عربية على الأقل انقطاعات للكهرباء بشكل مستمر خلال موسم الصيف الماضي، بسبب ارتفاع درجات الحرارة لمستويات قياسية، حتى إنها طالت الكويت التي تصنف على أنها «دولة نفطية».

ومن المقرر أن تستضيف وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة المصرية أعمال الدورة الخامسة عشرة للمجلس الوزاري العربي للكهرباء، والتي تبدأ الأحد بالعاصمة الإدارية الجديدة، بحضور عدد من الوزراء المعنيين بشؤون الكهرباء في الدول العربية والوفود وممثلين عن 22 دولة عربية والخبراء وأعضاء إدارة الطاقة بجامعة الدول العربية.

وأشار البيان إلى الدور المصري الداعم لكافة أوجه العمل العربي المشترك وإقامة سوق عربية مشتركة تحت مظلة جامعة الدول العربية، لا سيما في مجال الكهرباء والطاقات الجديدة والمتجددة.

وأكد وزير الكهرباء المصري محمود عصمت، في هذا الصدد، أهمية استكمال مشروعات الربط الكهربائي العربي المشترك لتفعيل السوق العربية المتكاملة للكهرباء وإدارتها وفقاً لمعايير اقتصادية، مشيراً إلى «مشروع الربط الكهربائي المصري السعودي والذي سيتم تشغيله مطلع الصيف المقبل والذي يعد نواة لربط كهربائي عربي شامل».

كانت مصر والسعودية قد وقعتا اتفاق تعاون لإنشاء مشروع الربط الكهربائي في عام 2012، بتكلفة مليار و800 مليون دولار، يخصّ الجانب المصري منها 600 مليون دولار. ويقوم بالمساهمة في التمويل إلى جانب الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، كل من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي، والبنك الإسلامي للتنمية، بالإضافة إلى الموارد الذاتية لـ«الشركة المصرية لنقل الكهرباء».

ومن المتوقع أن يحسّن الربط الكهربائي بين مصر والسعودية إمدادات الكهرباء في المنطقة، ويقلل من الانقطاعات التي تعاني منها الكثير من الدول العربية، بالإضافة إلى أنه سيزيد من اعتمادية محطات الطاقة في البلدين.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وأضاف الوزير أن بلاده تتطلع خلال المرحلة المقبلة إلى تعزيز وتضافر الجهود لتنفيذ ما جاء في الاتفاقيتين والإسراع في استكمال الإجراءات اللازمة لتفعيل السوق العربية المشتركة واستكمال البناء المؤسسي لإداراتها. موضحاً أهمية تبادل الخبرات وبناء القدرات وتدريب الكوادر للتعامل مع التحديات، واستثمار الفرص المتاحة واستخدام التكنولوجيا الحديثة لتشغيل وإدارة السوق العربية المشتركة بما يحقق استقرار وجودة التغذية.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الشرق الأوسط

العبد القادر لـ«الشرق الأوسط»: «كوب 16» سيدعو إلى تبني استراتيجيات تكافح التصحر

أكد الرئيس التنفيذي للمركز الوطني لتنمية الغطاء النباتي ومكافحة التصحر السعودي، الدكتور خالد العبد القادر، أن مؤتمر الأطراف السادس عشر لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (كوب 16)، الذي سينعقد في الرياض مطلع ديسمبر (كانون الأول) المقبل، فرصة سانحة لتعزيز التعاون الدولي للاستفادة من تجارب البلدان والشعوب الأخرى، وسيكون منصة مثالية لعرض نتائج مبادرات المملكة في هذا المجال، ومشاركة التجارب الناجحة، مثل زراعة الأشجار والمشاريع المستدامة، ودعوة الدول الأخرى لتبني استراتيجيات مماثلة لمكافحة التصحر.

وكشف لـ«الشرق الأوسط» عن إتاحة الكثير من فرص الاستثمارات للقطاع الخاص الدولي والمحلي في مجالات عدّة، مرتبطة بالحلول الطبيعية لمكافحة التصحر، ومن ذلك دراسة لإعداد 10 مشاريع استثمارية في مشاتل النباتات البرية، ودراسة لتخصيص عدد من المتنزهات الوطنية، وإشراك الشركات والمؤسسات في استدامتها وتشجيرها، إلى جانب دراسة لتطوير 30 موقعاً لفرص السياحة البيئية في أراضي الغطاء النباتي، في خطوة تزيد من الرقعة الخضراء وتكافح التصحر في البلاد.

كما أفصح عن إنشاء وحدة لاستقبال المستثمرين وخدمتهم؛ بهدف تبني الأفكار النوعية، وتقديم التسهيلات وفق الأنظمة.

الأحزمة الخضراء

وتُعدّ مكافحة التصحر وحماية الغطاء النباتي من القضايا الحيوية التي تتبناها المملكة، في ظل الظروف المناخية القاسية، وتكثف الحكومة جهودها لتنمية الغابات وتطوير المتنزهات الوطنية، وإعادة تأهيل الأراضي، وإجراء الدراسات والأبحاث على البيئة النباتية، وحماية وإكثار النباتات المحلية، وإنشاء الأحزمة الخضراء. وتابع الدكتور خالد العبد القادر، أن هناك جهوداً دولية متضافرة حيال مكافحة التصحر، وأن مؤتمر «كوب 16» يعزز الجهود العالمية تجاه قضايا الجفاف ومعالجة تدهور الأراضي، والحد من آثارها، مؤكداً أن استضافة المملكة لهذا الحدث إحدى أهم الخطوات التي تعزز حضورها دوليّاً في هذا المجال. وقال إن المملكة تندرج ضمن قائمة الدول التي تعاني تحديات التصحر، ويعزى ذلك في المقام الأول إلى الظروف المناخية القاسية. ولذلك؛ تبنّت مجموعة من المبادرات لمكافحة ذلك، بما فيها إطلاق مبادرة «السعودية الخضراء» التي تهدف إلى زراعة 400 مليون شجرة في جميع أنحاء البلاد بحلول عام 2030، وزراعة 10 مليارات شجرة بحلول 2100، ما يعادل تأهيل 40 مليون هكتار من الأراضي المتدهورة. وطبقاً للدكتور العبد القادر، يستعد المركز لتدشين «موسم التشجير الوطني 2024» تحت شعار «نزرعها لمستقبلنا»، برعاية وزير البيئة والمياه والزراعة رئيس مجلس إدارة المركز؛ بهدف إشراك الجهات من جميع القطاعات والمجتمعات المحلية والأفراد من مختلف الفئات في أعمال التشجير، وغرس الاهتمام به في الأجيال الجديدة؛ من أجل زيادة الرقعة الخضراء ومكافحة التصحر، إضافة إلى تأهيل مواقع الغطاء النباتي المتدهورة، والتوعية والحد من المُمارسات السلبية وتحسين جودة الحياة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وأكد العبد القادر أن اهتمام المملكة بالقطاع البيئي ينبع من منطلق إدراكها أهميته في ترجمة التزاماتها ضمن مستهدفات «رؤية 2030»، وتحقيق الاستدامة البيئية وحمايتها؛ لذا وضعت استراتيجية وطنية بيئية إلى جانب هيكلة القطاع الذي انبثق عنه المركز الوطني لتنمية الغطاء النباتي ومكافحة التصحر.

الحد من التلوث

وتهتم «رؤية 2030» بتعزيز مكانة المملكة في مختلف المجالات التنموية والاقتصادية، ووضعت البيئة والتنمية المستدامة ضمن أهدافها الرئيسة، مع ضرورة الحفاظ عليها للأجيال القادمة، باعتبارها من المقومات الأساسية لجودة الحياة، والحد من التلوث، بحسب الدكتور خالد العبد القادر.

ووفق الرئيس التنفيذي، يلعب المركز دوراً محورياً في تحقيق أهداف الرؤية من خلال تنمية الموارد الطبيعية، عن طريق تطوير الخطط المدروسة لإدارة الموارد وتطبيقها في مختلف أنحاء المملكة، ويعمل أيضاً على تعزيز الاستدامة البيئية، حيث يوفر مختلف أشكال الدعم لمشاريع التشجير، وإعادة تأهيل المناطق المتضررة، وزيادة الوعي البيئي، وذلك عن طريق تنظيم الحملات التوعوية لتثقيف مختلف شرائح المجتمع حول أهمية الغطاء النباتي.

وواصل أنه تندرج مساهمات وأهداف المركز لتحقيق الاستدامة البيئية، والمستهدفات الوطنية التي تعزز بدورها مشاركة المملكة في المبادرات الدولية، ومن أهمها تحقيق المملكة الحياد الصفري في عام 2060.

وأضاف أن المركز يساهم في تحقيق مستهدفات المملكة في مبادرتي «الشرق الأوسط الأخضر» و«السعودية الخضراء»، حيث وصل بالتعاون مع الشركاء من القطاعين العام والخاص والقطاع غير الربحي إلى زراعة ما يزيد على 95 مليون شجرة في مختلف أنحاء المملكة؛ ما يسهم في زيادة الرقعة الخضراء، واستصلاح الأراضي المتدهورة.

التعاون الدولي

وتطرق الرئيس التنفيذي للمركز إلى توقيع مذكرات التفاهم مع دول عدة، أبرزها باكستان، في مجال المبادرات والمشاريع وتبادل الخبرات، و«إيليون ريسورسيس غروب»، وشركة «بي جي أي ستنشن» المحدودة، بالتعاون مع وزارة الاستثمار.

ومن أهم المنظمات الدولية الذي تم توقيع مذكرات التفاهم معها في هذا المجال، منظمة الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، والمنظمة الدولية للغذاء والزراعة، ومنظمة «الوكات» لاستدامة إدارة الأراضي.

وتضاف إلى ذلك مذكرات تفاهم قيد التنفيذ مع الصين في مجال مكافحة التصحر، ومركز البحوث الحرجية الدولية، والمركز الدولي للبحوث الزراعية الحرجية بدولة كينيا، وأيضاً المغرب في مجال تنمية الغطاء النباتي الطبيعي ومكافحة التصحر، ومصر فيما يخص الزيارات بين المختصين في تثبيت الكثبان الرملية، علاوة على مذكرات مع الصومال، وألبانيا، وكوستاريكا، وبوركينا فاسو، وطاجيكستان، في مجالات حماية البيئة والاستدامة البيئية.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

روسيا ترفع حظراً على صادرات البنزين عن بعض المنتجين

الشرق الأوسط

قالت الحكومة الروسية، السبت، إنها رفعت حظرا مؤقتا على صادرات البنزين عن المنتجين، لكنها مددت القيود حتى 31 يناير (كانون الثاني) 2025، على مصدرين آخرين للوقود مثل البائعين المستقلين أو من يعيدون البيع.

وكان من المزمع أن ينتهي الحظر الأولي على صادرات البنزين في نهاية هذا العام.

ولا يشمل هذا الحظر صادرات البنزين إلى الاتحاد الاقتصادي الأوراسي الذي تقوده موسكو، والذي يضم عددا من دول الاتحاد السوفياتي سابقا، ولا الدول التي ترتبط روسيا معها باتفاقات حكومية لإمدادات الوقود مثل منغوليا.

وقالت الحكومة في بيان: «تم اتخاذ هذا القرار للحفاظ على استقرار الوضع في سوق الوقود المحلية ودعم اقتصاد تكرير النفط ومكافحة تصدير بنزين المركبات في السوق الرمادية (الموازية)».

وأنتجت روسيا العام الماضي 43.9 مليون طن متري من البنزين، وصدّرت نحو 5.76 مليون طن، أي 13 في المائة تقريبا من إنتاجها. ومن أكبر الدول المستوردة للبنزين الروسي نيجيريا وليبيا وتونس والإمارات.

كانت روسيا قد فرضت حظراً على صادرات البنزين لمدة ستة أشهر، اعتباراً من الأول من مارس (آذار)، مع إعفاء اتحاد اقتصادي تقوده موسكو وبعض الدول التي لديها اتفاقيات حكومية مباشرة معها بشأن إمدادات الوقود، مثل منغوليا.

وأكدت وزارة الطاقة الروسية وقتها أن «الحظر المؤقت على صادرات البنزين، الذي بدأ سريانه في الأول من مارس، سيجري تعليقه بسبب تشبع السوق المحلية، واكتمال أعمال الصيانة غير المُجدولة في المصافي».

تستحوذ صادرات روسيا من النفط والمنتجات النفطية على النصيب الأكبر من إجمالي الصادرات، وهي أيضاً مصدر رئيسي لإيراداتها من العملة الأجنبية بنحو 1.9 تريليون دولار.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

شكرًا.